

إحالة مشروع الحراسة لمجلس الأمة تعديلات أدخلتها اللجنة التشريعية

أحالت وزارة العدل مشروع القانون الجديد بتنظيم فرض الحراسة قضائيا إلى مجلس الأمة بعد أن أدخلت عليه اللجنة التشريعية برئاسة وزير العدل تعديلين هامين .

● التعديل الأول خاص بتشكيل المنصر القضائي في المحكمة ، ويقضى بأن يرأسها

نائب رئيس محكمة النقض وثلاثة من مستشاري الاستئناف يختارهم رئيس الجمهورية .

● والتعديل الثاني أضاف نصا جديدا إلى المشروع ، يقضى بأن تخضع الأحكام التي تصدرها المحكمة لتصديق رئيس الجمهورية .

وتقد طلب الرئيس أنور السادات أن يعرض المشروع بالأسلوب الدستوري الطبيعي على مجلس الأمة ، حتى تكون هناك فرصة كغلة أمام أعضاء مجلس الأمة لمناقشته وإدخال ما يروونه من تعديلات على نصومه .